

دور التعليم في تنمية اللغة العربية

د. عزالدين صحراوي

جامعة الحاج خضر - باتنة -

Résumé

Tente d'aborder le rôle de l'enseignement dans le développement de la langue arabe.

Cette étude et de son acquisition par les locuteurs, en employant des connaissances pédagogiques et les méthodes linguistiques correspondantes.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التعليم في الدراسات اللسانية التربوية بما يسهم به في تنمية اللغة وإكسابها للمتقين كما يمنحهم فرصة الاستيعاب والتوظيف، اعتماداً على آليات بيادغوجية ومناهج لسانية مناسبة. ولذلك ننظر إليه بأنه أساس كل تنمية لغوية وبخاصة في مجتمع يسعى إلى تكريس واقع لغوي متماسك ومنسجم.

يعد التعليم مجال بحث واسع تناوله العلماء والباحثون في مختلف التخصصات، بهدف خدمة اللغة والمجتمع. كما عمدوا على تجسيد رسالة سامية تتمثل في خدمة العلم والبحث العلمي، ولذلك لا عجب من أن يكون مصدر التطور التكنولوجي والتقدم العلمي، وهو بهذا المعنى يؤدي وظيفة متعددة الجوانب. حيث لا تقتصر على نشر العلم والمعرفة، ولكنها تهدف أيضاً إلى ترقيتها وتنمية قدرات الفرد، في مختلف الحقول بغية المساهمة في تعزيز التراث الثقافي للأمة والحضارة الإنسانية بصفة عامة".⁽¹⁾

في إطار هذا المنظور التكاملي لماهية التعليم كواحد يتصف بكثير من المتغيرات كان من أهمها إشكالية اللغة كأداة ووسيلة إلاغية وتوافصلة بين المجموعات اللسانية، لابد وأن يتبوأ التعليم مكان الصدارة بالنسبة للجزائر كبلد يعاني من تفشي الأمية بعيداً عن وظيفته الأساسية التي هي التحصيل المعرفي، حيث يعد التعليم واقعاً

متميزاً كان وما يزال منذ مدة مجال صراع وحوار تنازعه أزمات لغوية ومنهجية نتج عنها تصدع فكري ولغوی. ولعل لسبب هذا كله الهيمنة اللغوية غير المنسجمة حيث بلغت درجة من التناقض بين وجهات نظر غير واضحة أو متفقة في أبعادها الآنية أو المستقبلية.

وأكون طالب علم يعني أنتي في عالم جديد من الوعي الفكري، لا ينتمي إلى عالم الأممية، يتيح لصاحبه التمكّن في أكثر من لغة، مما سيضمن له نجاحاً اجتماعياً وعلمياً، وبخاصة في مجتمع لا يتحقق فيه التعليم لكافة الشرائح الاجتماعية بالرغم من ديمقراطيته. ومن المفيد أن نؤكّد من أن التعليم مجال حيوي له وظيفته وإسهاماته الهدافّة إلى رفع المستوى اللغوي والمعرفي للمتعلم، مما يخلق له فرص النجاح والتكافؤ الاجتماعي، كما يؤثّر ويتأثر بالسياسة العامة التي تعمل على تقوية وتركيز المفاهيم التعليمية والتوجهات السياسية والاقتصادية.

ومن هنا ننظر إلى التعليم، بأنه ظاهرة أساسية لازمة لأي تطور حضاري لغوي ومعرفي، يهدف إلى إنماء القدرات الذاتية للمتعلمين، ويوجهها نحو التخلص من ريبة الجهل، وإشباع رغباته ومويلاته الفكرية والمعرفية الأساسية، بغية تحقيق هدف أسمى يتمثل في رفع مستوى التطور اللغوي والاجتماعي للمجتمع بوجه عام. ولذلك فإن أي تغيير قد يحدث داخل المجتمع لابد أن يتراك أثراً في اللغة ذلك أن هذه اللغة ظاهرة اجتماعية تتسم بالمرونة والاستجابة لكل ما يحدث في المجتمع من تغيرات.

ولقد بات مؤكداً أن التعليم في الجزائر بحاجة إلى منهجهية وآليات تقوم على التفكير الجدي بعيداً عن التأثيرات العرضية من شأنها أن تقلل فرص نجاح العملية، إذا أردنا أن نحدث تغييرات أساسية في البنية التحتية للمؤسسات التعليمية كقاعدة قائمة على التطور العلمي والتكنولوجي.

وهذا أمر تفرضه طبيعة العملية التعليمية وتستدعيه أيضاً ضرورة تعزيز مكانة اللغة العربية، فغير تعليم متتطور يأخذ في الحسبان حاجات ومتطلبات المتعلمين،

ويرتكز على ثوابت المجتمع، سيظل هذا النظام التعليمي ومنه هذا المجتمع يعاني التخلف والتبعية بعيداً عن النظرة التفاؤلية التي ننطع إليها جميعاً. ذلك أن التطور الذي ننشده، ليس مجرد تراكمات معرفية، إذا لم يكن مقرورنا بمعالجة مكوناته الثلاثة للعملية التعليمية: اللغة، الأستاذ والطالب.

وعليه يعد واقع اللغة في التعليم من بين الإشكاليات المطروحة منذ سنوات بهدف الوصول إلى إرساء ركائز علمية تسمح بتحقيق تعليم صحيح وسليم يمكن من بناء قاعدة علمية وعصيرية قادرة على مد جسور التواصل بين تراث الأجيال والثقافات.

صحيح أن التعليم قد أسمهم بفضل الجهد الذي بذلت خلال الأعوام الماضية في تحسين وتطوير بعض المقررات وطرق التدريس، إلا أنها مازلنا ننظر إليه بأنه تقليدي تسسيطر عليه إستراتيجية النمو الكمي، كانت في كثير من الأحيان على حساب جودته وكفاءة مستخرجيه.

كما بقي يلتفت إلى الخارج يقتدي بنماذجه وأبحاثه في حل مشكلاته الداخلية بدلاً من أن يعتمد على دراسات داخلية مستمدّة من الواقع المعيش، مما أسمهم في هجرة الكفاءات العلمية وخلق إطارات مستهلكة أكثر من أن تكون منتجة. وبالرجوع إلى التجارب السابقة نكتشف أن السياسة اللغوية أوقعت التعليم في نوع من الهدر تجاوز حدود الكم الناجم عن الرسوب بمبرراته أو النجاح بدوافعه أيضاً إلى نوع آخر من الهدر أصاب العملية التعليمية في أهم أهدافها الأساسية، حيث يتخرج أعداد من المتعلمين لا تتوفر لديهم المهارات الالزمة لإنعاش الاقتصاد الوطني مما يجعلنا نعاني من ظاهرة بطلة المتفقين سواء من خريجي التعليم الثانوي أو الجامعي.

ومن هذه الزاوية تعاني البيداغوجية التعليمية من خلل بنوي مزدوج فمن جهة نجد أن التعليم العالي ما زال نظرياً في مفاهيمه ومعارفه يفتقر إلى التوجه نحو الدراسات الميدانية التطبيقية ومن جهة أخرى هذا الكم في أعداد المتخرجين من

جميع الفروع والتخصصات دون قدرة على استيعابهم. وإذا كان الوضع اللغوي في التعليم على هذه الدرجة من التأرجح بين التغير المستمر وأفق يفتقر إلى رؤية واضحة وبخاصة في المجال اللغوي فإننا لا نشك أن دور التعليم ما زال محل تساءل مستمر حول سياسة التخطيط اللغوي والمعرفي.

إن التعليم وهو يبحث عن هويته، يحاول بين الفينة والأخرى إحداث تغييرات في سياساته التخطيطية إلا أنه في كل مرة يفتقر إلى نظرة متحكمة وثابتة في توجهاتها المستقبلية. ولما كانت العملية التعليمية قصدية وإرادية، وانطلاقاً من اعتبار اللغة مقوماً أساسياً من مقومات الذات تتفاعل وتتواءل مع مكونات الواقع الطبيعي والاجتماعي فإنه لا يمكن أنتحقق أي تنمية لغوية أو بشرية خارج اللغة المرجعية. مع العلم أن التعليم يسهم أيضاً في خلق عادات لغوية قائمة على الممارسة والتوظيف من خلال التركيز على المهارات الأساسية وغير الأساسية التي يتتوفر عليها المتعلم حتى نكرس هذه البيئة اللغوية المنشودة، فاللغة يتعلم الفرد من مجتمعه ويكتسب معارفه وينمي ملكاته العقلية كما يسهم التعليم في جعل هذه المعرفات تنتقل إلى المتعلم إما مشافهة أو كتابة.

ولما كانت المسألة التعليمية تحتل مكانة مركزية، فإن ذلك يستدعي منا التعامل معها بمسؤولية فكرية تحاول الابتعاد عن مجانية الخطاب التربوي واللغوي الانفعالي وصولاً إلى التفكير النقدي الهادئ في ضرورة مراجعة التصورات والآليات المختلفة، وإعادة النظر في الأهداف المعلن عنها وغير المعلن عنها والأفاق المستقبلية المتواхدة منها، ذلك أن العملية التعليمية كانت إحدى أهم أدوات تنوير المجتمع وفي مقدمتها الإشكالية اللغوية، والعمل على تجاوز محنّة التبعية والخلاف إلى واقع آخر أكثر تأقلاً مع نمط حياتنا وخصوصياتنا الذاتية.

وأمّا حالة من هذا النوع أجذني مدفوعاً إلى القول بأن طرح المسألة اللغوية ودور التعليم فيها، معناه طرح مصير المجتمع ككل، وسبب ذلك أن لنا تقالييدنا

الحضارية العربية والمتجلزة تقوم على تقديس القراءة والكتابة، لأن أول آية في تاريخ الإسلام تمثلت في قوله تعالى: "إقرأ باسم ربك الذي خلق"⁽²⁾، وقوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"⁽³⁾، وهكذا تعلق الأمر في ذاكرتنا الجماعية بتقديس العلم والعلماء واعتبار مسألة التعليم والتعلم جوهرية حضارية وأنه لا توجد ممارسة علمية تكنولوجية خارج إطار التعليم.

إن اللغة باعتبارها لسان أمة ووسيلة تربوية خطيرة، ولأنها كذلك أداة تبليغ واتصال بين المعلم والمتعلم، فإن أي خلل في الجانب اللغوي سيؤدي حتماً إلى تعطيل العملية المعرفية، وبخاصة إذا كانت العربية لا تعد اللغة الأم لللبنانيين الجزائريين، فهو يتعلمها في المدرسة ولا يستعملها في المحيط العائلي أو الاجتماعي كما أن ما يستعمله منها أقل بكثير مما يعرفه ويمارسه من العربية الدارجة. مع العلم أن هذه الأخيرة لا تمثل خطاً على استيعاب العربية الفصحى فحسب بل وحتى على الحياة العامة للمجتمع، فقد جاءت الإشارة إلى صلتها بالأمية والتخلف الاجتماعي وكذا بنزاعات التجزئية والدعوات المنادية إلى تبنيها.

إضافة إلى ذلك فإن لهذا النمط اللغوي أثره القوي في نفسية المتكلم والمستمع، لما تتمتع به من نفوذ وسعة انتشار وتلقائية في التعبير. ومن المسلمات التي راجت مؤخراً في أوساط المربين اللغويين "أن كثيراً من الإشكاليات الحاصلة في عملية تعلم لغة ثانية ترد إلى التداخل (interference) بين لغة التلميذ الأم واللغة الثانية التي يسعى إلى تعلمها".⁽⁴⁾

ومن الواضح كذلك أن هذه المراحل الأولى من عملية التعلم تعد حجر الزاوية في بناء وتنمية المهارات اللغوية الالزمة لخلق ذلك الانسجام والتفاعل المثمر بين المتعلم والمحيط الاجتماعي، حيث لا يتم اكتساب اللغة إلا من خلال الوسط الملائم. فإذا كان السلوكيون يرون أن عملية اكتساب اللغة تتم بطريق المثير والاستجابة حيث تكون الكلمة في المحيط أكثر حضوراً كما تؤدي المحاكاة دوراً أساسياً في سعة

انتشارها، فإن التوليديين يرون أن "اكتساب اللغة لا يقتصر على المحاكاة وحدها وإنما يضاف إليه التوليد بفعل ما يملكه الإنسان من قدرة لغوية أو كفاية لغوية على تركيب أنماط لغوية وهيكل جديدة حتى لو لم يكن قد مر بها من قبل".⁽⁵⁾

والسؤال الذي مثل أمامنا: ما دور التعليم في إتماء قدرات التلميذ في لغته؟ واقع الأمر أن التركيز على خبرة التلاميذ في التعليم، مبدأ تربوي لا خلاف حوله "إلا أن الانطلاق من الرصيد اللغوي للناشئة لا يتعارض مع اعتبار اللغة الفصيحة نقطة الأساس، إذ أن في هذا الرصيد قدرًا كبيرًا من الفصحى يمكن الاعتماد عليه واستغلاله كما أن في هذا الرصيد قدرًا من الألفاظ الفصيحة التي اعتراها التحويل والتبدل وتحتاج إلى جهد بسيط حتى تعود إليها سلامتها، فيمكن أن تستغل أيضًا في عملية الانطلاق".⁽⁶⁾

كما يعتقد إميل يعقوب أننا من خلال التعليم واعتماد اللغة العربية كأداة له سنتخلص من مشكلات عديدة، حيث يقول: "لا شك أن جعل التعليم باللغة العربية يحل كثيراً من مشاكل العربية نفسها، فهو يحل مشكلة الغموض أولاً في المصطلحات وثانياً يضيق الهوة بين الفصحى والعامية وثالثاً ينشر التعليم بين الناس".⁽⁷⁾

عليها أن ننظر إلى إشكالية التعليم من زاوية المعرفة ذلك أن النظام التعليمي ليس مؤسسة منعزلة ومحايدة إذ لا يمكن النظر إليه إلا على أنه يقفل المعرفة فقط، بل يؤدي وظائف أخرى لا تقل أهمية عن دوره الطبيعي المعهود.

وظل السؤال قائماً: هل إن ضعف مساهمة المؤسسة التعليمية كان قصدياً أم أن له أسبابه وعوائقه؟ من خلال تحليلنا لواقع المجتمع يتضح لنا أن كل مظاهره كالخلاف والتقوّع واستفحال الأمية وضعف قدرات اكتساب المعرفة لدى التلاميذ وعدم تمكّنهم من اللغة العربية، ينعكس من دون شك على الواقع التعليمي ويجعله عقيماً.

وإذا كان التعليم ذاته يعكس طبيعة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة، فإننا نقول: إن التعليم ليس بريئاً في حد ذاته، فهناك سياسة لغوية تعليمية ومخططات لغوية تستهدف من ورائها الدفاع عن اختيارات أساسية تستعمل كوسيلة من وسائل تدعيم الاتجاهات الرسمية. وهذا ما يعكس النظرة غير التوفيقية للتعليم. ولم ندرك أن التعليم استثمار له مردوديته المضمنة مستقبلياً.

إن دور التعليم في إنباء اللغة العربية مهم وإيجابي، فهو يساعد على الاكتساب اللغوي الجيد، من خلال تعزيز طرق تدريس اللغة العربية، ويقوى في الوقت ذاته الاعتزاز والشعور بالانتماء لدى التلميذ، بأن العربية كغيرها من اللغات الحية لها خصوصياتها ومؤهلاتها القادرة على تحرير مستعملتها من عقدة النقص وبخاصة أن "هناك سدنة المجامع اللغوية وجدهم الحريص على ألا تفقد العربية المعاصرة شخصيتها الأصلية والمتميزة وسط طوفان الدخيل، وبين الانفتاح على جديد يغنى العربية ويشريها".⁽⁸⁾

كما يعيد الثقة لهيئة التدريس في قدرات اللغة العربية وأن ما أصابها إبان العصور المتأخرة لا يعود إلى العربية نفسها، وإنما إلى ظروف حالت دون ذلك، وبذلك تتحرر من عقدة الضعف المنسوبة إلى اللغة العربية المقرونة دوماً بتدني المستوى التحصيلي لدى المتعلمين وعجزهم في مسايرة ما هو موجود من تطور علمي وتكنولوجي.

كما نوفر للطالب فرصة مزاولة دراسته الجامعية بلغته العربية، لأن ذلك سيوفر له جهداً وقتاً مما سيسهل عليه مهمة التحصيل وزيادة في قدرة استيعاب العلوم. لقد أثبتت الدراسات النفسية اللسانية أن اعتماد الطالب على لغته سيجنبه الإحساس بالنقص ويسعره بأن هذه المعرفة العلمية قواسم مشتركة بين بني البشرية وليس حكراً على الغرب. وبهذا سيخلص من عقدة الإحساس بالقصور الوطني للمجتمع الذي ينتمي إليه.

ونحن في استقرارنا دور التعليم في إنماء اللغة العربية لا نرجو من ورائه التقوّع والانطواء على الذات ولا نريد منه أن يحول بين المحافظة على هذه الذات المتميزة والفتح على الآخرين، فنحن نريد أن نعيش عصرنا من دون التفكير لماضينا أو التخلص منه، كما لا نريد من هذا التفتح أن يدفع بنا إلى الانسلاخ من هويتنا في سبيل أن نحيا عصر العلوم والتكنولوجيا وفق شروط لا تتسمج مع أهدافنا اللغوية.

وبهذا يتجلّى دور التعليم في تحريرنا من السيطرة الفكرية ، كما يهيئ لنا أسباب التفتح باللغة على الحضارات العالمية واكتساب القدرة الذاتية الوعائية فتحول إلى قدرة إبداعية قادرة على العطاء الفياض في جميع المجالات الحيوية، وبخاصة وأن الإمكانيات الذاتية للغة العربية من حيث الترافد والاشتقاق والنحت والقياس والترجمة متوفرة.

ولقد أثبتت التجارب السابقة قدرة ومرنة اللغة العربية في التكيف مع المتطلبات اللغوية سواء في علم الترجمة والمصطلح أم مع ما تقتضيه التقنيات الحديثة من مرنة لغوية، وبذلك تبطل مزاعم الذين يدعون أن العربية لغة متخلفة وقاصرة عن مواكبة التطور العلمي بحجّة افتقارها للمصطلحات العلمية الشاملة لفروع المعروفة المختلفة، وأن قدرتها وعجزها عن أداء مفاهيم مستحدثة مرتبطة بالممارسة الفعلية لهذه اللغة من خلال استخدامها في شتى المجالات.

الهوامش:

- (1) راجح تركي. 1981: وظائف التعليم في المرحلتين الثانوية والجامعية. مجلة الثقافة عدد 63 مايو. وزارة الإعلام والثقافة. الجزائر. ص 42-43.
- (2) العنق / 1.
- (3) فاطر / 28.
- (4) ميشال زكريا. 1985: مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت. ص 54.
- (5) أحمد محمود السيد. 1989: شؤون لغوية. دار الفكر. دمشق. ص 97-98.
- (6) المرجع نفسه. ص 119.
- (7) إميل يعقوب. 1982: فقه اللغة العربية وخصائصها. دار العلم للملائين. بيروت. ص 230.
- (8) فاروق شوشة. 1994: فصحي عصرية. مجلة العربي عدد 423 فبراير. وزارة الإعلام. الكوبيت. ص 176-177.